

9 May 2012  
Arabic  
Original: English

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

### الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

بيان مقدم من الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ المنعقدة في فيينا في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢

١ - بمناسبة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، تعيد بلدان الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية تأكيد تأييدها اللامشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية لمسعى نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويسرنا أن نقدم إلى اللجنة التحضيرية معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في هذا الصدد منذ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، إضافة إلى أي إسهامات على الصعيد الوطني.

٢ - ونرحب بقيام مؤتمر استعراض المعاهدة، في أيار/مايو ٢٠١٠، باعتماد وثيقة ختامية متوازنة بشأن ركائز المعاهدة الثلاث، وهي: عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويبرهن نجاح أعمال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وتضمن الوثيقة الختامية خطة عمل اعتمدت بتوافق الآراء على الالتزام المشترك للمجتمع الدولي بالسعي إلى إيجاد عالم أكثر أماناً للجميع وتهيئة الظروف المواتية لعالم يخلو من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بحيث يتم تعزيز



الرجاء إعادة استعمال الورق

260612 260612 12-33468 (A)



الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي، على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع وفي ضوء الأهمية الحيوية لعدم الانتشار لتحقيق هذا الهدف.

٣ - ونعيد تأكيد التزامنا بخطة العمل المعتمدة خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وعزمنا على الوفاء بالتزاماتنا، وبالعامل مع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل تعزيز المعاهدة في السنوات ما قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وهذا سوف يساعد في كفالة قدرتها على حماية السلام والأمن على الصعيد العالمي من خطر انتشار الأسلحة النووية والتصدي بفعالية للتحديات الراهنة والملحة التي نواجهها. ويمكن لكل دولة وينبغي لها أن تسهم في بلوغ هذا الهدف، من خلال الجهود المتضافرة الهادفة إلى درء تحديات الانتشار وخطر الإرهاب النووي، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل. ونؤكد أهمية قيام جميع الدول الأطراف بتنفيذ المعاهدة والامتثال لها تماما ونهيب بجميع الدول الأطراف أن تنفذ أحكام خطة العمل من جميع جوانبها.

٤ - وباعتبارنا دولا حائزة للأسلحة النووية، نعيد تأكيد التزامنا الراسخ بالوفاء بالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ويسرنا أن نشير إلى أننا اجتمعنا في باريس في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١ في إطار أول اجتماع لنا لمتابعة أعمال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بغية النظر في التقدم المحرز في الالتزامات التي قطعناها في ذلك المؤتمر، وكذلك متابعة مؤتمر لندن المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن تدابير بناء الثقة من أجل نزع السلاح النووي. واجتمعنا عازمين على العمل سويا من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة، بما في ذلك التزامنا بالتدابير المبينة في الإجراء ٥ من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، إضافة إلى جهود أخرى دعي إلى بذلها في خطة العمل.

٥ - وواصلنا مناقشاتنا السابقة بشأن مسائل الشفافية والثقة المتبادلة والتحقق، ونظرنا في مقترحات متعلقة بنموذج موحد لتقديم التقارير. ونقر بأهمية إيجاد أساس متين للثقة المتبادلة وتعزيز جهود نزع السلاح، وسواصل مناقشاتنا فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين بغية تقديم تقرير إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وفقا لالتزاماتنا بموجب الإجراء ٥ من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وقررنا مواصلة العمل على وضع مسرد متفق عليه من تعاريف المصطلحات النووية الأساسية، ولهذه الغاية يسرنا أن نعلن أننا أنشأنا فريقا عاملا مخصصا بقيادة الصين. وفي هذا الصدد، فإن زيادة فهمنا لتصورات كل منا بشأن الأسلحة النووية لبنة أساسية هامة لتعزيز ومواصلة التزام الأعضاء الخمسة الدائمين في سبيل تحقيق نزع السلاح النووي. وبعد تبادل المعلومات بشأن

تجاربنا الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التحقق، عمدنا إلى عقد اجتماع على مستوى الخبراء في ٤ نيسان/أبريل، أبلغ خلاله علماء وخبراء فنيون من المملكة المتحدة عن النتائج المحققة والدروس المستفادة من المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج - وهي مشروع بحثي بشأن التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية. وخلال اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين، أبدى خبراء عن هؤلاء الأعضاء تعليقات على المبادرة. وشددنا أيضا على ضرورة تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي إطار متابعة مناقشات مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تبادلنا الآراء بشأن كيفية الرد على إخطارات الانسحاب من المعاهدة، مع مراعاة أحكام المادة العاشرة.

٦ - وفي اجتماع باريس، ذكرنا أيضا بالتزامنا بتعزيز وكفالة تسريع خطى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعالميتها. ونهيب بجميع الدول أن تبقي على تنفيذ الموقف الاختياري الوطني المفروض على إجراء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى، وأن تمتنع عن أي أعمال من شأنها إحباط هدف المعاهدة وغرضها ريثما تدخل حيز النفاذ. وليست عمليات الوقف الاختياري، على أهميتها، بديلا عن الواجبات الملزمة قانونا بمقتضى المعاهدة. ونهيب بجميع الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على هذه المعاهدة أن تفعل ذلك. وأعدنا تأكيد دعمنا للبدء فورا في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، في إطار برنامج عمل متوازن يستند إلى برنامج العمل الوارد في قرار مؤتمر نزع السلاح رقم ٨٦٤، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض حظر إنتاج هذه المواد لاستخدامها في أسلحة نووية أو في أجهزة متفجرة نووية أخرى. والترمنا بتجديد بذل الجهود مع دول معنية أخرى من أجل بلوغ هذا الهدف. وفي هذا السياق، التقينا مرة أخرى مع أطراف معنية أخرى خلال دورة اللجنة الأولى للجمعية العامة وفي جنيف، وسنواصل تقديم معلومات عن جهودنا. وسنتابع مناقشاتنا وسن عقد مؤتمرا ثالثا للأعضاء الخمسة الدائمين في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٧ - ونشير إلى ما حقته الدول الحائزة للأسلحة النووية من أوجه تقدم وما بذلته من جهود غير مسبقة في الحد من الأسلحة النووية، ونزع السلاح، وبناء الثقة، والشفافية، ونلاحظ مع الارتياح أن مخزونات الأسلحة النووية هي الآن في أدنى مستوياتها منذ نصف قرن. وأبرز كل منا وطنيا وسوف يبرز إسهامه الفردي في الجهود المنهجية والتدريبية المبذولة في هذا الصدد. ويجب على جميع الدول الأخرى الإسهام في تحقيق هذه الأهداف في مجال نزع السلاح بتهيئة البيئة الأمنية اللازمة، وتبديد التوترات الإقليمية، وتعزيز الأمن الجماعي، وتحقيق التقدم في جميع مجالات نزع السلاح.

٨ - وندعم المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) التي بدأ نفاذها في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١ والتي يجري الآن تنفيذها. وحينما ستنفذ تماما، ستفضي المعاهدة إلى انخفاض عدد الأسلحة النووية المنتشرة في الولايات المتحدة وروسيا إلى أدنى مستوى له منذ الخمسينيات. ونعتقد أنها خطوة هامة على طريق تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويمكن أن تساعد، بتعزيز الثقة المتبادلة والانفتاح وقابلية التنبؤ والتعاون، على إقامة أساس أقوى للتصدي لأخطار الانتشار النووي والإرهاب النووي. ونرحب أيضا بإعلان المملكة المتحدة في عام ٢٠١٠ عن تخفيضات في أعداد الرؤوس الحربية والقذائف الموجودة على متن غواصاتها للردع النووي، وعن تخفيض في مجمل مخزونها من الأسلحة النووية إلى ما لا يزيد على ١٨٠ قطعة، وهي عملية بدأت في عام ٢٠١١ ومن المقرر أن تنتهي في منتصف العشرينيات من القرن الحادي والعشرين. ونرحب أيضا بتحقيق فرنسا مؤخرا أهدافها التي أعلنتها في عام ٢٠٠٨، ما نتج عنه تخفيض بالثلث في عدد الأسلحة النووية، والقذائف والطائرات من العنصر المحمول جوا وأفضى إلى ترسانة إجمالية تقل اليوم عن ٣٠٠ قطعة سلاح. ونرحب أيضا بإعادة تأكيد الصين حفاظها على قدراتها النووية في المستوى الأدنى اللازم للأمن القومي، وسياستها بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظروف، والتزامها القاطع غير المشروط بأنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام أسلحة نووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٩ - ونشدد على أهمية حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والسمية لتحقيق الهدف الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونحث جميع البلدان التي لم توقع ولم تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية ولم تضعهما بعد موضع التنفيذ على القيام بذلك. ونحن سعداء بنتائج مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية الذي تمكن من وضع برنامج عمل للسنوات الخمس القادمة في مجالات نعتبرها أولويات عليا وهي: تعزيز تدابير التنفيذ الوطني، وكشف التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا والاستجابة لها، والتعاون الدولي والمساعدة الدولية.

١٠ - إن انتشار الأسلحة النووية أمر يقوض أمن جميع البلدان. وهو يؤثر سلبا في قضية نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي، ويعرض للخطر آفاق تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية، بما في ذلك الدور الذي نود أن يقوم به هذا التعاون في التصدي لتغير المناخ وكفالة التنمية المستدامة للطاقة النووية للأغراض السلمية. ونعيد تأكيد أن على جميع الدول الأطراف أن تكفل الامتثال التام لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية وأن تعمل بنشاط على كفالة امتثال الآخرين لالتزاماتهم في مجال عدم الانتشار. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء التحدي الذي يمثلته عدم امتثال دول أطراف في المعاهدة بالنسبة لسلامة نظام المعاهدة.

١١ - ونرحب بالمحادثات البناءة والمجدية التي جرت بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة زائدا ثلاثة وجمهورية إيران الإسلامية بإسطنبول في ١٤ نيسان/أبريل. وعلى نحو ما جاء في البيان الصادر بهذه المناسبة عن هذه المجموعة، نسعى إلى إيجاد عملية مستمرة للحوار الجاد، يمكن من خلالها لإيران والمجموعة المذكورة اتخاذ خطوات عملية عاجلة تؤدي إلى بناء الثقة وتقود إلى امتثال إيران لجميع التزاماتها الدولية. وسوف نسترشد في هذه الجهود بنهج التدرج ومبدأ المعاملة بالمثل. وتشكل معاهدة عدم الانتشار أساسا محوريا لما يجب أن يكون مشاركة جادة في الجهود المنصبة حول البرنامج النووي الإيراني، لضمان وفاء هذا البلد بجميع الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة، مع الاحترام الكامل لحقه في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. ونأمل أن تفضي الاجتماعات اللاحقة بين المجموعة وإيران إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل التوصل إلى حل شامل متفاوض عليه يعيد ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي المحض للبرنامج النووي الإيراني.

١٢ - وما زلنا يساورنا القلق إزاء استمرار عدم امتثال إيران لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وعدم استجابتها لمقتضيات قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد على ضرورة وإلحاح توصل إيران إلى اتفاق مع الوكالة بشأن نهج منظم بخصوص مواضيع منها الوصول إلى المواقع ذات الصلة والاطلاع على المعلومات ذات العلاقة وعلى أساس ممارسات الوكالة في مجال التحقق، من أجل إيجاد حل لجميع المسائل العالقة، وبخاصة تلك المتعلقة بالأبعاد العسكرية الممكنة، وفقا للقرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٣ - وما زلنا أيضا يساورنا القلق إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم. ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها الواردة في البيان المشترك المنبثق عن المحادثات السادسة الأطراف في عام ٢٠٠٥، وعلى الامتثال تماما لجميع التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). بما فيها التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، والوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة. ونلاحظ بقلق شديد إقدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٣ نيسان/أبريل على إطلاق صاروخ وندعوها إلى

الامتناع عن أي أعمال أخرى، بما في ذلك أي تجارب نووية، من شأنها أن تتسبب في شواغل أمنية خطيرة في المنطقة. ونعيد تأكيد دعمنا الثابت لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف في وقت مناسب.

١٤ - ونؤكد الأهمية الأساسية لنظام فعال لضمانات الوكالة لمنع انتشار الأسلحة النووية وتيسير التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وعلى النحو المتفق عليه في خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، نحث جميع الدول التي لم تضع بعد موضع التنفيذ البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وعلى النحو المتفق عليه أيضا في خطة العمل، ندعو إلى تطبيق اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة في الدول الأطراف وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة، ونشجع جميع الدول الأطراف التي أبرمت بروتوكولات بشأن الكميات الصغيرة قبل عام ٢٠٠٥ ولم تعدلها أو تلغها بعد على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن. ونرحب بأن ١٣٨ دولة قد وقعت بروتوكولات إضافية وأن ١١٥ دولة يوجد بالنسبة لها بروتوكول إضافي قيد النفاذ. ونخطط علما برأي الوكالة بأن البروتوكول يكتسي أهمية حيوية لتتمكن الوكالة من تقديم ضمانات ذات مصداقية لا على عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها بعيدا عن الأغراض السلمية ولكن أيضا على عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في دولة من الدول. ونعتقد أنه ينبغي اعتبار اتفاق الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، المعيار المعترف به عالميا للتحقق من المعاهدة، ونحن على استعداد لتقديم الدعم الضروري للدول الراغبة في وضع بروتوكول موضع التنفيذ.

١٥ - ونظل ملتزمين بكفالة امتلاك الوكالة ما يكفي من الموارد التقنية والبشرية والمالية وكذلك ما يكفي من السلطة للاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الضمانات، بما في ذلك التحقق من عدم تحويل الطاقة النووية بعيدا عن الأغراض السلمية لاستخدامها في إنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، وكفالة عدم وجود مواد نووية أو أنشطة نووية غير معلن عنها. وحيثما يتثبت مجلس محافظي الوكالة من عدم الامتثال، يتم إطلاع مجلس الأمن فورا على الحالة، وفقا للنظام الأساسي للوكالة، ليقرر ما إذا كانت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونشدد على أن مجلس الأمن تقع عليه المسؤولية الأساسية للتصدي لمثل هذه التهديدات.

١٦ - ونعيد تأكيد دعمنا لمجموعة موردي المواد النووية وللجنة زانغر، ونلاحظ الدور الهام الذي تقوم به هاتان الآليتان الدوليتان لمراقبة الصادرات في تأمين نظام عدم الانتشار النووي. وفي هذا السياق، نرحب بما اتخذته هذه المجموعة من تدابير لتعزيز مبادئها التوجيهية بشأن

نقل التكنولوجيات الحساسة في مجال التخصيب وإعادة المعالجة. ونحث جميع الدول على اتخاذ تدابير مناسبة على الصعيد الوطني، وفقا لسلطاتها وتشريعاتها، وبما يتماشى مع القانون الدولي، لمنع تمويل الانتشار وشحناته، وتعزيز إجراءات الرقابة على الصادرات، وتأمين المواد الحساسة، ومراقبة سبل الاستفادة من عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا والحصول على المعلومات التي يمكن أن تستخدم فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

١٧ - ونلاحظ الأهمية التي توليها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للضمانات الأمنية ودورها في تعزيز نظام عدم الانتشار. وفي عام ١٩٩٥، أصدرنا بيانات مستقلة بشأن الضمانات الأمنية على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). وأصدر بعضنا لاحقا بيانات بشأن ضماناتها. ونلاحظ أن البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تتيح وسيلة لتدوين ضمانات الأمن السلبية في إطار قانوني. ونحن على استعداد للمشاركة في مناقشات موضوعية بشأن الضمانات الأمنية في مؤتمر نزع السلاح في سياق برنامج عمل متفق عليه.

١٨ - وقدمت المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة وفقا للمادة السابعة من المعاهدة والمبادئ التوجيهية المنبثقة عن دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩ وفي امتثال تام لها، ولا تزال تقدم إسهامات هامة في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه، وتحقيق نزع السلاح النووي والمهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة. ويسرنا الإبلاغ عن التقدم الهام المحرز في المضي قدما نحو توقيع بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وسنواصل العمل مع الدول الأطراف في المعاهدة للمضي قدما في هذا الاتجاه، وبخاصة الإسراع قدر الإمكان بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة. ونؤكد التزامنا بمواصلة العمل مع الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى من أجل حل القضايا العالقة بخصوص المعاهدة وبروتوكولها.

١٩ - ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل للقرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وندعم جميع الجهود المبذولة لهذا الغرض. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الدول الثلاث الودية للمعاهدة (الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة) والأمين العام من أجل عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. ونرحب بالإعلان الصادر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عن المتحدث باسم الأمين العام والدول الودية الثلاث بشأن تعيين ياكو لايفاف، وكيل وزير خارجية فنلندا، ميسرا وتعيين حكومة فنلندا حكومة مضيغة لهذا المؤتمر.

ونخطط علماً بمنتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالتجارب التي يمكن أن تكتسي أهمية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي عقد في فيينا يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والتدخل المشترك لكل من ممثلي الدول الوديفة، الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، خلال المنتدى. ونعرب عن أملنا في نجاح المؤتمر الذي من المقرر أن تحضره جميع دول الشرق الأوسط.

٢٠ - ونشدد على أن احتمال حصول الجهات من غير الدول على الأسلحة النووية أو المواد المتصلة بها وعلى الخبرات التقنية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ونعيد تأكيد أهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونحدد الإعراب عن التزامنا الذي قطعناه في مؤتمر قمة الأمن النووي عام ٢٠١٠ بتعزيز الأمن النووي والحد من خطر الإرهاب النووي. ونحث الدول على تسريع خطى الموافقة على الصعيد المحلي على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، حتى يوضع هذا التعديل بسرعة موضع التنفيذ. ونشجع أيضا جميع الدول الأطراف على أن تنفذ، حسب الاقتضاء، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (انظر INF/CIRC/225/Rev.5) وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

٢١ - ونعترف بحق جميع الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف المنصوص عليه في المادة الرابعة في التطوير والبحث في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها لهذه الأغراض دون تمييز ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. ونؤكد على الأهمية الخاصة للتعاون الدولي، سواء عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو على الصعيد الثنائي، بالنسبة للدول الأطراف الحديثة العهد بالتكنولوجيا النووية. ونحن على استعداد للعمل بنشاط مع الدول الأطراف الراغبة في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا للالتزامات التي تفرضها عليها المعاهدة وضمنات الوكالة.

٢٢ - ونرحب بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتباع نهج متعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك ضمان الإمداد بالوقود والتدابير المتصلة به، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتيسير التعاون في المجال النووي وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة وتلبية الحاجة المتزايدة للوقود النووي وخدمات الوقود النووي، وحماية السوق التنافسية المفتوحة، والاستجابة للاحتياجات الحقيقية للعملاء، وتعزيز عدم الانتشار. ونرحب بقرارات مجلس محافظي الوكالة بشأن اتباع نهج متعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي لضمان إمداد



أعضاء الوكالة بقدر كاف من الوقود النووي، بما يشمل إنشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم في أنغارسك، بدأ فيه العمل حالياً؛ وقرار إنشاء بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب تحت رقابة الوكالة في موقع سيتم تحديده؛ ودعم آلية ضمان للإمداد بالوقود النووي تتيح خيار ضمان سياسية إضافية كتكملة للعقود التجارية. ونرحب أيضاً بالاحتياطي الروسي من اليورانيوم المنخفض التخصيب وإمدادات الوقود الأمريكية الموثوقة التي تتكون من يورانيوم مخفض التخصيب مستمد من برامج أسلحة لإيجاد مصدر احتياطي لليورانيوم المنخفض التخصيب، وقد بدأ العمل بهما أيضاً. ونعيد تأكيد استعدادنا للعمل مع الوكالة ومع بلدان أخرى لاستكشاف واتباع نهج إزاء دورة الوقود النووي تيسر الحصول على فوائد الطاقة النووية وتخدم مصلحة جميع البلدان في منع الانتشار لصالح جهات من الدول ومن غير الدول.

٢٣ - وننظر إلى أحداث فوكوشيما باليابان باعتبارها تذكيراً جدياً بالحاجة إلى تعاون دولي قوي بشأن السلامة النووية ونعيد تأكيد التزامنا بتوثيق التعاون المتبادل بيننا من أجل تنفيذ خطة عمل الوكالة المتعلقة بالسلامة النووية المعتمدة خلال المؤتمر العام الخامس والخمسين للوكالة في الوقت المحدد وفي سبيل إيجاد أعلى المعايير وأفضل الممارسات. ونذكر أن عملية صارمة لاستعراض النظراء تجرى بانتظام فيها فائدة كبيرة لنا جميعاً وأن النظام الدولي للسلامة النووية يتيح فرصاً عديدة للتعاون.

٢٤ - وبخصوص اتفاقية السلامة النووية، التي هي حجر الزاوية لنظام السلامة الدولي، نرحب بالاجتماع الاستثنائي للأطراف المتعاقدة الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠١٢، ونؤيد استعراضاً تنتج عنه تدابير تعزز الاتفاقية وتحسنها. وندعو جميع البلدان ذات الأنشطة النووية على التقيد بالاتفاقية المتعلقة بالسلامة النووية دون مزيد من التأخير، حتى يتسنى لها الاستفادة تماماً من إمكانيات الحوار والموارد المتاحة للأطراف المتعاقدة. وبصدد الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة، نرحب باجتماع السلطات المختصة في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونؤيد استعراضاً يفضي إلى تدابير تعزز وتحسن فعالية هذا الصك. وبصدد اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، نؤيد استعراضاً يفضي إلى تدابير تؤدي إلى تعزيز وتحسين فعالية الاتفاقية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير تحديث التوجيهات المتعلقة بالتنفيذ والإبلاغ حتى يتسنى زيادة تحسين الإخطارات المقدمة عملاً بالاتفاقية من حيث نجاعتها ومضمونها وفقاً لخطة العمل المتعلقة بالسلامة النووية. وندعو أيضاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى النظر في مواصلة استعراض معايير السلامة ذات الصلة التي وضعتها الوكالة وفقاً لخطة العمل المتعلقة بالسلامة النووية لتحديد المسائل التي قد تستدعي دراسة ومراجعة في ضوء حادث فوكوشيما.

٢٥ - ونلاحظ أن أهمية السلامة النووية والتعاون الأمني على الصعيد الدولي تتجاوز الطاقة النووية إلى كافة التطبيقات غير المتصلة بالطاقة، التي يعد العديد منها موضع مشاريع مموله في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحسين صحة وأسباب عيش ملايين الناس المستخدمين للتكنولوجيا النووية.

٢٦ - وندعو إلى تطوير الطاقة النووية في ثقافة من الانفتاح والشفافية تسهم في بناء الثقة بين الجيران وتؤكد أهمية تعزيز التنمية المستدامة للطاقة النووية السلمية في إطار يكفل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار وترتيبات فيما يتعلق بمسؤولية مدنية في المجال النووي لما فيه منفعة الجميع.

٢٧ - ونلاحظ ما تتيحه الطاقة النووية من إمكانيات لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، والتصدي لتغير المناخ، وكفالة الأمن في مجال الطاقة وتوفير التطبيقات الحيوية غير المتصلة بالطاقة من قبيل استخدام هذه الطاقة في الطب والزراعة وإدارة موارد المياه والصناعة. ونؤكد على دعمنا الدائم للدور الحاسم للوكالة في توسيع نطاق الاستفادة من هذه التطبيقات، إلى جانب الإسهام بأكثر من ٣٥ مليون دولار لصالح صندوق التعاون التقني للوكالة في عام ٢٠١١، إضافة إلى المساهمات الأخرى من خارج الميزانية، عبر سبل منها مبادرة الاستخدامات السلمية وبرامج أخرى تابعة للوكالة.

٢٨ - وللدول الأطراف الحق في الانسحاب من المعاهدة بموجب المادة العاشرة. وندعو مجلس الأمن إلى النظر دون إبطاء في أي إخطار من جانب دولة طرف بالانسحاب من المعاهدة، بما في ذلك الأحداث الموصوفة في الإخطار اللازم عملاً بالمادة العاشرة. وتبقى كل دولة طرف مسؤولة بموجب القانون الدولي عن انتهاكات المعاهدة المرتكبة قبل انسحابها. ونرحب بمناقشة هذه المسألة خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٠ وندعو إلى مواصلة مناقشة الطرائق التي يمكن للدول الأطراف في المعاهدة أن ترد في إطارها جماعياً أو فردياً على إخطار بالانسحاب، بما في ذلك ترتيبات تتعلق بالتصرف في المعدات والمواد التي تم الحصول عليها أو تطويرها في إطار نظام الضمانات خلال فترة العضوية في المعاهدة.

٢٩ - ونحن نفتتح دورة الاستعراض المفضية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، نعيد تأكيد التزامنا بهدف السعي إلى إيجاد عالم أكثر أماناً للجميع وهيئة الظروف لعالم يخلو من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف المعاهدة. ونهيب بجميع الدول الأطراف أن تعمل من أجل بلوغ هذا الهدف باتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، التي تقوم على توازن بين ركائز المعاهدة المتعاضدة.